

مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

خلال ندوة أقيمت مساء أمس الأول بديوان الكندري بالجارية

السعدون: الحكومة المقبلة ينبغي تشكيلها من رجال دولة من ذوي الكفاءات الملا: مؤشرات التنمية توقفت على مدى 3 عقود بعد أن كانت الكويت منارة



د. محمد الدلال ود. وليد الطبطبائي خلال ندوة في ديوان الكندري (حسن القريبي)



صالح الملا متحدئا



مرشحا الدائرة الثالثة النائبان السابقان أحمد السعدون وصالح الملا خلال الندوة

السعدون: تأسيس الشركات المساهمة هو العمود الفقري لخطة التنمية

السابقة للقوانين ادى الى خروج الشباب للشارع، متمنيا حكومة لا تضطر الشباب للعودة مرة أخرى للشارع. وقال السعدون «ان الكويت تعيش أجواء انتخابات غير عادية فالحل جاء استجابة لطلب شعبي واضح عندما حاولنا ممارسة دورنا الرقابي وبعد ان اوصل الشعب الكويتي رسالته من خلال اجتماعنا مع الشباب وخروجنا للشارع» مشيرا الى ان المرحلة الحالية مميزة وتحتوي على تشكيل حكومة قادمة، قائلا «فالبديل لا يحتمل العودة الى نقطة الصفر والتشريعات التي اقرها المجلس السابق. وأوضح السعدون ان قضية رئاسة المجلس مطروحة دائما وانه في حال قامت الحكومة بالتدخل فيها من خلال ترشيح أحد الأعضاء فهو سيصوت ضده بعض النظر عن شخصه، مشيرا الى انها بدأت التدخل قبل تشكيل المجلس.

وأشاد السعدون بالقانونين الذين أصدرهما مجلس الأمة 2009 ويعتبران قانونين نوعيين وهما قانون خطة التنمية والخصخصة مؤكدا ان أداء رئيس الحكومة في هذا الجانب كان اداء جيدا، مبينا ان المجلس والحكومة المقبلين مطالبان بتطبيق خطة التنمية بكل جوانبها خاصة المشاريع الكبرى أو القائدة، مبينا ان القانون الحالي انتزع تنفيذ المشروعات القادة من الكوادر والمنتفعين الى شركات مساهمة عامة تطرح للقطاع الخاص في ظل إجراءات غاية في الشفافية والوضوح، بحيث يطرح جزء في سوق الكويت للأوراق المالية وجزء للدولة تستطيع ان تتخلى عنه ونسبة مهمة للمواطنين.

● **دانيا شومان**

دعا مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق أحمد السعدون إلى ان حكومة جديدة ستشكل يجب ان يكون لها برنامج واضح ومحدد وان تقدمه، جاءت دعوة السعدون خلال لقائه المفتوح الذي عقده امس الأول مع ناخبات الدائرة الثالثة في منطقة السرة. وقال في كلمته اننا في الكويت نمتلك كل الإمكانيات التي من الممكن ان تنقل الكويت إلى شكل أفضل، موضحا انه يمكن ان تنتشل البلد إلى وضع أفضل اذا طبقنا القوانين.

وشدد على انه لا يمكن طمطمة قضية الإيداعات الميوية، موضحا ان قضية بهذا الحجم تتم متابعتها من قبل منظمات دولية وانها تؤثر على سمعة الكويت دوليا، وان وزير المالية ابغى ان البنك المركزي لم يمنح اي استثناءات لأي من تلك الإيداعات. وحول خطة التنمية اشار السعدون إلى ان العمود الفقري لخطة التنمية هو تأسيس شركات مساهمة خاصة بالمشاريع الحيوية وان أول المشاريع التي يجب ان تأسس لها شركات هو محطة الزور الشمالية، على ان يكون نصيب المواطنين فيها 75%، مشددا في الوقت ذاته على انه على الحكومة المقبلة ان تنفذ خطة التنمية كما وردت وان تنفذ أيضا قانون الخصخصة والا فإن وضع البلاد في غاية الخطورة.

وأكد السعدون ان الحكومة عطلت حتى النظر في رفع الحصانة عن النائب السابق د. فيصل المسلم مطالبا رئيس الوزراء القادم بتشكيل حكومة وفقا لنهج يختلف عن جميع الحكومات السابقة كلها لنستطيع النهوض بالبلد بعيدا عن سياسة المحاصصة والترضيات التي اعادت جميع المشكلات السابقة عليها ولكن نريد أشخاص دولة ناس أكفاء يستطيعون ادارة الدولة وفقا لرؤية واضحة يستطيع كل شخص معها تحويلها الى واقع عملي، مشيرا الى ان تعطيل الحكومات

بيانات

..دائما في قلب الحدث

www.bayankw.net

@Bayan_kw

www.facebook.com/bayankw

www.youtube.com/bayankw

مؤسستي أكبر للشباب في مثل هذه القضايا. فالشباب يبحث عن رؤية حقيقية للمستقبل. وردا على سؤال لـ«الأنباء» يتعلق بقضية النائب د. فيصل المسلم والتي صدر فيها حكم بإدانته قال الدلال: هذا الحكم الذي صدر لا يمكن تمييزه وفقا للقانون مسادا حكما بالغرامة وليس بالحبس، وبذلك يعتبر حكما نهائيا، ورغم ذلك هناك جدل حول هذا الحكم، فهل يعتبر كشف السرية المصرفية جريمة مخلة بالشرف والإمانة؟ فيجب الناس يعتقدون ان كشف السرية من الجرائم المخلة بالشرف والأمانة وبالتالي يمكن لوزارة الداخلية ان تقوم بشطب المسلم من كشوف المرشحين. الرأي الآخر يقول إنه مادامت المحكمة قد برأته من تهمة خيانة الأمانة فلا يعتبر كشف السرية المصرفية من الجرائم المخلة بالشرف والأمانة.

وبين أن الأمر المخير الآن أن هناك أحكاما قضائية سابقة تناولت هذه المسائل منها حكم كان قد صدر ضد النائب السابق مبارك الوعلان في قضية كانت تتعلق بحيازة سلاح وذخيرة من دون ترخيص وصدر الحكم ضده بغرامة مالية. من جانبه قال المرشح د. وليد الطبطبائي ان وزارة الداخلية لا يحق لها ان تقوم بشطب د. فيصل المسلم لان هناك حكما من المحكمة الدستورية بهذا الخصوص كما ان المحكمة نفسها قد برأت المسلم من تهمة خيانة الأمانة، مبينا ان حكم محكمة الاستئناف الذي صدر بدانة المسلم وتغريمه مائتي دينار جاء في منطوقه ان المسلم بريء من تهمة خيانة الأمانة. وأضاف الطبطبائي انه متضامن مع المسلم إذا صدر عن الداخلية قرار بشطبه. فعوض مجلس الأمة الذي يراقب السلطة التنفيذية يمثل هذا القرار سيكون العوبة بيد وزارة الداخلية ليكون به كنفما تشاء. ولابد من وقفة جادة من حماة الدستور الذين على عاتقهم ان يكملوا مسيرة الأباء.

وتساءل الطبطبائي «هل إذا شطب المسلم سيكون هناك تحرك؟ نعم سيكون هناك تحرك، ولن نعدم الوسيلة للتحرك، وهذا سيكون قرار الكتلة والشباب فانا لا امك القرار. أما بالنسبة لرئيس مجلس الوزراء السابق فنحن لم نقصد به شكل شخصي، إنما شعرنا بأنه أصبح عقبة أمام الإصلاح وأصبحت الحكومة السابقة ضرة بالبلاد وبأمن البلاد وباستقرار البلاد. وأضاف مضا بالأمور العامة ومضرا بمستقبل أبنائنا». وقد انتصر ولله الحمد حضرة صاحب السمو الأمير للحق وللحراك الشعبي وقام بإقالة الوزارة وحل مجلس الأمة وتكليف رئيس وزراء آخر. إنها الأمانة التي في اعتنا، ولا فقد كان الأفضل لنا أن ننام ونرتاح، ولكن ولله الحمد خضنا كل ذلك من أجل مصلحة البلد.

وقال الطبطبائي ان الحكم الذي صدر ضد المسلم يجب ان يتم الطعن عليه لأن من سرب الشيك أصبح مجهولا بعد ان برأت المحكمة مدير فرع البنك فكيك يدان المسلم بينما الفاعل الاصيل مجهول؟ وأرجو أن نتاح فرصة للمحامين لتقديم الطعن على هذا الحكم.

مصدر الكويت وأهل الكويت في المستقبل، ولا نريد أن نستخدم سياسة «أصرف ما في الجيب» يأتيك ما في الجيب». وأضاف الملا: ليس هناك حل لمشكلة البطالة سوى الشركات المساهمة. والقول بان القطاع الخاص هو الحل «كلام فاضي»، فالقطاع الخاص لا يمكن الاعتماد عليه لأنه هو نفسه يحتاج إلى مساعدة من الدولة فكيف يحل مشكلة البطالة؟ وسأضرب لكم مثلا حينما وقعت الأزمة الاقتصادية العالمية تم تسريح 900 موظف كويتي من القطاع الخاص. ومعنى هذا أن 900 عائلة كويتية تضرت من هذا الوضع. فكيف يمكن الاعتماد على القطاع الخاص؟!

ويبدأ المرشح الحامي محمد الدلال كلمته بقوله يجب على كل مواطن الآن ان يساهم في رسم صورة المستقبل التي يتمناها، وهو المستقبل الأفضل، فكل اختلاف بين أعضاء المجلس السعدون: «لقد كان هناك اختلاف بين أعضاء المجلس حتى 2010، فكل مشروعات القوانين التي قدمت للحكومة لم تنفذها الحكومات المتعاقبة بسبب وجود خلاف في الرؤية». من جانبه، أكد المرشح والنائب السابق صالح الملا ان يوم 3 فبراير سيكون مختلفا لأن مستقبل الكويت الحقيقي سيبدأ في هذا اليوم، داعيا الى عدم التحدث عن الماضي فالمستقبل هو الأهم، خاصة مستقبل الكويت. فقد توقفت كل مؤشرات التنمية في الكويت على مدى العقود الماضية بعد ان كانت الكويت منارة للأحرار في كل المجالات.

وأضاف الملا انه لكي نعيد للكويت مكانتها لا بد ان تأتي حكومة قوية وعلى مستوى المسؤولية بتعيين وزراء حقيقيين وليسوا موظفين كبارا. ففيما مضى كنا نتكلم عن موضوع البطالة، وهذا الموضوع يلقى كل أسرة، ليس الشباب فقط بل كبار السن من آباء وأمهات لأنهم يكونون قلقين على مستقبل أبنائهم وبناتهم.

وأستغرب ان الشعب يتكون من مليون و200 ألف نسمة ولديه ميزانية من أكبر الميزانيات على مستوى العالم ويعيش في دولة نظمية من أكبر الدول على مستوى العالم وتجد بعض أفرادها من الجامعيين ينتظرون بلا عمل مدة سنتين؟ مؤكدا ان هناك خللا ما وأن الحل الأمثل لإصلاح هذا الخلل بالقضاء على البطالة من خلال التوسع في إنشاء الشركات المساهمة.

وأضاف الملا انه مرت على الكويت 3 عقود توقفت خلالها كل مؤشرات التنمية في الكويت في جميع المجالات، الاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية. وعلى المجلس المقبل ان يقدم كل ما يحتاجه الوطن من تنمية. وقال ان بيد المجلس القادم والحكومة القادمة ان يقدم ما يحتاجه الوطن من تنمية. وقال الملا ان كل شيء متوقف في هذا البلد ولا نعرف خلالها فالأمة موجودة والعقول متوافرة والقدرات البشرية هائلة في الكويت فابن المشكلة؟ المشكلة، تكمن في القرار. فابن القرار؟ منذ مجلس 2008 كان السؤال عن المخزون النفطي القابل للاستخراج. ونريد ان نعرف

أجمع المشاركون في الندوة التي أقيمت مساء امس الاول في ديوان الكندري بالجارية على ان الكويت لديها القدرة على تصحيح المسار في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مشددين على ان ذلك مرهون باختيار الحكومة القادمة من رجال دولة بالمعنى الصحيح ذوي الكفاءات بعيدا عن الترضية والمحاصصة، لتكون قادرة على انجاز خطة التنمية التي توقفت مؤشراتنا منذ 3 عقود بعد ان كانت الكويت منارة في كل المجالات.

وفي هذا السياق، قال مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق أحمد السعدون ان اللجنة المنتدبة من قبل حضرة صاحب السمو بدراسة بعض الموضوعات ومتابعة بعض الموضوعات كان من أهم اولوياتها موضوع الميزانيات، والذي تم رفضه رفضا تاما، مبينا ان القضية ليست قضية تسجيل رفض أو قبول، وإنما كان لا بد من تحديد مسار للبلد، ان الأرقام التي انتهت إليها اللجنة كما قالها بالصحف للأسف كانت مبالغ فيها جدا، فهي لا تتعارض كثيرا مع واقع الحال إذا استمر الحال على ما هو عليه حاليا.

وأضاف ان هناك رقمين لا يمكن التغاضي عنهما: الرقم الأول يتعلق بالرواتب، والرقم الثاني يتعلق بالعدم. هذان الرقمان لا يمكن التغاضي عنهما، فكيف نؤخر مثل هذه الميزانيات إذا استمر الوضع على ما هو عليه؟ ونحن هنا لا نتكلم عن طرق أو مستشفيات أو مدارس، وإنما بحسبة بسيطة وجدنا ان الحل لتوفير هذه الميزانيات الضخمة لفي 2030/2029 لا بد من توفير 53 مليارا و600 مليون دينار.

وكرر انه لكي نوفي متطلبات شعبنا في هذه الحقبة لا بد من توفير 3,5 مليارات دولار إذا كان لدينا نفط أساسا، مستثالا: «هل يمكن مواجهة هذا الوضع؟ نعم يمكن المواجهة، فلدينا موارد ولدينا إمكانيات ولدينا كوادر بشرية ولكن لا يجوز ان يستمر مسلسل المصروفات على ما هو عليه الآن».

وأضاف السعدون انه لا بد من إتاحة الفرصة لإقامة الشركات وتنفيذ المشروعات الكبرى لدعم هذه الخطة، وعلى الدولة ان تساهم في دعم وإنشاء الشركات المساهمة مع التوسع في بعض الأعباء الموجودة حاليا. وفيما يتعلق بقانون الخصخصة قال السعدون: هناك إجراءات محددة لا بد من اتباعها خاصة ان المواطن لا بد ان يكون له دور في هذه العملية لأن المواطن له نصيب في هذه الشركات التي تتساوى مليارات أو عشرات المليارات.

أما عن التوظيف فقد عبر السعدون عن استيائه من وقوف الشباب في طوابير على أمل التعيين في أي وظيفة من قبل ديوان الخدمة المدنية بعد حصولهم على شهادتهم الجامعية وقد يطول انتظارهم للحصول على الوظائف، مضيفا انه اقترح ان تقوم شركات القطاع الخاص بتوظيف 70% من موظفيها من الكويتيين وهي قادرة على ذلك، ويجب ألا تقل رواتبهم عن 70% من رواتب العاملين بهذه الشركات.

الطبطبائي: سنطعن في الحكم الذي صدر ضد المسلم أصبح مجهولا

الدلال: هناك أطراف تسعى لتقويض الحياة الدستورية ونشر الفساد

أجمع المشاركون في الندوة التي أقيمت مساء امس الاول في ديوان الكندري بالجارية على ان الكويت لديها القدرة على تصحيح المسار في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مشددين على ان ذلك مرهون باختيار الحكومة القادمة من رجال دولة بالمعنى الصحيح ذوي الكفاءات بعيدا عن الترضية والمحاصصة، لتكون قادرة على انجاز خطة التنمية التي توقفت مؤشراتنا منذ 3 عقود بعد ان كانت الكويت منارة في كل المجالات.

وفي هذا السياق، قال مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق أحمد السعدون ان اللجنة المنتدبة من قبل حضرة صاحب السمو بدراسة بعض الموضوعات ومتابعة بعض الموضوعات كان من أهم اولوياتها موضوع الميزانيات، والذي تم رفضه رفضا تاما، مبينا ان القضية ليست قضية تسجيل رفض أو قبول، وإنما كان لا بد من تحديد مسار للبلد، ان الأرقام التي انتهت إليها اللجنة كما قالها بالصحف للأسف كانت مبالغ فيها جدا، فهي لا تتعارض كثيرا مع واقع الحال إذا استمر الحال على ما هو عليه حاليا.

وأضاف الملا انه لكي نعيد للكويت مكانتها لا بد ان تأتي حكومة قوية وعلى مستوى المسؤولية بتعيين وزراء حقيقيين وليسوا موظفين كبارا. ففيما مضى كنا نتكلم عن موضوع البطالة، وهذا الموضوع يلقى كل أسرة، ليس الشباب فقط بل كبار السن من آباء وأمهات لأنهم يكونون قلقين على مستقبل أبنائهم وبناتهم.

وأستغرب ان الشعب يتكون من مليون و200 ألف نسمة ولديه ميزانية من أكبر الميزانيات على مستوى العالم ويعيش في دولة نظمية من أكبر الدول على مستوى العالم وتجد بعض أفرادها من الجامعيين ينتظرون بلا عمل مدة سنتين؟ مؤكدا ان هناك خللا ما وأن الحل الأمثل لإصلاح هذا الخلل بالقضاء على البطالة من خلال التوسع في إنشاء الشركات المساهمة.

وأضاف الملا انه مرت على الكويت 3 عقود توقفت خلالها كل مؤشرات التنمية في الكويت في جميع المجالات، الاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية. وعلى المجلس المقبل ان يقدم كل ما يحتاجه الوطن من تنمية. وقال ان بيد المجلس القادم والحكومة القادمة ان يقدم ما يحتاجه الوطن من تنمية. وقال الملا ان كل شيء متوقف في هذا البلد ولا نعرف خلالها فالأمة موجودة والعقول متوافرة والقدرات البشرية هائلة في الكويت فابن المشكلة؟ المشكلة، تكمن في القرار. فابن القرار؟ منذ مجلس 2008 كان السؤال عن المخزون النفطي القابل للاستخراج. ونريد ان نعرف